



مملكة الأردنّ الهاشمية

مجلس النواب

الدورة العادية الثانية لمجلس الامّة التاسع

مجلس الجلسة الاستثنائية الاولى

المعقودة يوم السبت ٢١ ذو القعدة ١٣٨٨ هـ. الموافق ٨ شباط ١٩٦٩ م.

(المجلد ١٤)

(العدد ٤)

جَزْوَاتُ الْإِخْلَاقِ

صحيحة

٢٠٤

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية بدعوة مجلس الامّة الى الاجتماع في دورة استثنائية .

انتخب عطوفة السيد

محمد الحشيان نائباً ٢٠٦

ثانياً للرئيس)

٢ - انتخاب نائب الرئيس الثاني بدلا من معالي السيد موسى ابو الراغب .

هكذا من الفصل

صفحة

- ٣ - مقررات اللجنة القانونية : ٢٠٦
- أ - استكمال البحث في قرار اللجنة رقم (٣) المؤرخ في ٢٦/١٠/٦٨ وملحقه التتار رقم (٧) المؤرخ في ٣١/١٢/٨٦ بشأن ما يلي :-
- ١ - القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة عالية / (موافقة على التعديلات وارسل للاعيان معلا) ٢٠٨
- ٢ - القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية . (موافقة على الرض وارسل الاعيان مرفوضاً) ٢١٦
- ب - قرار رقم (٦) المؤرخ في ٣١/١٢/٦٨ بشأن ما يلي :
- ١ - مشروع قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٨ . ٢١٧
- ٢ - مشروع قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨ . ٢١٨
- ٣ - مشروع قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٨ . ٢٢٣
- ٤ - مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٨ . (الاعيان) ٢٢٤
- ٥ - مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ٩٦٨ (ووفق عليه كما ورد من الحكومة مع بعض التعديل وارسل للاعيان) ٢٢٦
- ج - قرار رقم (٨) المؤرخ في ٣١/١٢/١٩٦٨ بشأن القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨ قانون التعاون . (ووفق عليه مع بعض التعديل وارسل لمجلس الاعيان) ٢٢٦
- د - قرار رقم (١١) المؤرخ في ٣١/١٢/١٩٦٨ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٦٨ . (رفض قرار اللجنة ووفق على القانون كما ورد من الحكومة وارسل للاعيان) ٢٣٩

صفحة

- ٤ - الاستماع الى خطبة الموازنة يقيمها معالي وزير المالية - حول الموازنة العامة ١٩٦٩ . ٢٤١
- ٥ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة . ٢٤٥
- ١ - مشروع قانون معدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ . ٢٤٦
- ٢ - مشروع قانون معدل لقانون الخدمة الوطنية لسنة ١٩٦٩ . (احيل الى اللجنة القانونية)
- ٣ - مشروع قانون معدل لقانون المحامات العامة لسنة ١٩٦٩ .
- ٤ - مشروع قانون معدل لقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ . (احيل الى اللجنة المالية) ٢٤٧
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين) ٢٤٧

هكذا من الأصل

مجلس النواب

٥٥٥٥٥٥

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وينتصاب قانوني في الساعة ١١ صباحا من يوم السبت الواقع في ١٩٦٩/٢/٨ برئاسة عطوفة السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير . وتغيب معذرا السادة : الدكتور امين مجيع ، مصباح الكاطمي ، محمد سالم الذويب ، ادوارد خميس :

وتغيب بدون معذرة : السيد عايطي ابو العز ، سلمان ارشيد ، محمد سعيد يونس ، عبدالله القياض ، شريف القبيج وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء . سماحة الشيخ عبدالله غوشه وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ، معالي السيد هاشم الجبوري وزير المالية . معالي السيد سمعان داود وزير العدلية والمواصلات .

معالي السيد بشير الصباغ وزير التربية والتعليم معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة والانشاء والتعمير .

معالي السيد صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد نضام الشرايبي وزير الاقتصاد الوطني .

معالي السيد احمد فوزي وزير دولة لشؤون الرفاهية ووزير الاشغال العامة .

معالي السيد سامي ايوب وزير الزراعة .

معالي السيد موسى ابو الراغب وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس :

النصاب قانوني اغان افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :-

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية بدعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية

السيد الرئيس :

تتلى الارادة السامية .

« وهنا وقف جميع من في القاعة »

السيد الامين العام :

الرقم : ١١٧١/٣/٢٧

التاريخ : ١٩٦٩/٢/٤

دولة رئيس مجلس الاعيان

عطوفة رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بنسخة من الارادة الملكية السامية

المتضمنة دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة

استثنائية اعتبارا من يوم الاربعاء الواقع في ٥ شباط

١٩٦٩ .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

محضر الجلسة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من يوم الاربعاء الواقع في ٥ شباط سنة ١٩٦٩ من اجل اقرار الامور التالية :

- ١ - مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩
- ٢ - مشروع قانون معدل لقانون الخدمة الوطنية لسنة ١٩٦٩
- ٣ - مشروع قانون معدل لقانون المحاربات العامة لسنة ١٩٦٩
- ٤ - مشروع قانون معدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨
- ٥ - مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٨
- ٦ - مشروع قانون معدل لقانون الكانتب العدل لسنة ١٩٦٨
- ٧ - مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨
- ٨ - مشروع قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨
- ٩ - مشروع قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٨
- ١٠ - مشروع قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٨
- ١١ - قانون مؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ قانون الصحة العامة
- ١٢ - قانون مؤقت رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الصحة العامة
- ١٣ - قانون مؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون الصحة العامة
- ١٤ - قانون مؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية
- ١٥ - قانون مؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية
- ١٦ - قانون مؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ قانون التعاون

١٩٦٩/٢/٢

احسين طحال

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

وزير الداخلية

ضيف الله الحمود

(وهنا جلس الجميع)

هكذا من الأصل

٢ - انتخاب نائب ثاني للرئيس

السيد الرئيس :

والآن ننتخب نائباً ثانياً للرئيس في المكان الذي غاب عنه السيد موسى ابو الراغب منسب الوزارة .

السيد القضاء نائب عجلون :

ارشح السيد محمد الحشيان .

« اصوات : نتي على ذلك »

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على انتخاب السيد الحشيان نائباً ثانياً للرئيس ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس : مبروك .

٣ - مقررات اللجنة القانونية

والآن ناتي الى مقررات اللجنة القانونية وليفضل مقرر اللجنة السيد سليمان القضاة الى المنصة لتلاوتها .

(١)

السيد المقرر :

القرار رقم - ٣ - كان قد بحث في جلسة سابقة ثم اعادت اللجنة النظر بالقانون وادخلت عليه تعديلات اخرى .

اتلو اولا القرار رقم - ٣ - .

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٦ برئاسة رئيس اللجنة هالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي

والبارقة السادة . المقرر سليمان القضاة والاعضاء بشاره غصيب ، سابا المكشك ، سامي البخيت ، خالد المانع حسن ، يعقوب معمر وامييل الغوري .

ونظرت في القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية وبعد دراسته وتلقيته قررت قبوله مع ادخال التعديلات التالية عليه وتوسي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها

١ - تعديل المادة الخامسة باضافة العبارة التالية بعد عبارة « وخارجها » مباشرة الواردة في الفقرة - أ - منها :

« والقيام بعمليات استقبال وترحيل جميع الطائرات التي تهبط وتقلع في ومن مطارات المملكة . »

٢ - في المادة الخامسة ايضاً يستعاض عن من الفقرة الثالثة منها بالنص التالي :

« ٣ - التيام بالبيع او الشراء او التأجير ، او الاستئجار في كل ما يتصل بعمليات النقل الجوي في الطائرات والمحركات والاجهزة والورش والآلات والمعدات والجارات ووسائل النقل والمهمات الارضية والخدمات . »

٣ - في المادة الثامنة ، الفقرة - أ - تستبدل عبارة « من موظفي » بكلمة « يمثلون » الواردة في السطر الاول منها .

وفي الفقرة - هـ - من المادة ذاتها تستبدل عبارة (لمثلي القطاع الخاص) الواردة بآخرها بعبارة « لغير الموظفين » .

٤ - في المادة الثانية عشرة ، الفقرة - أ - تستبدل منها عبارة (حضره ستة اعضاء) بعبارة « حضره خمسة اعضاء » .

٥ - في المادة الثالثة عشرة تستبدل كلمة الوزير بكلمة « المجلس » .

٦ - في المادة الخامسة عشرة ، تحذف من نحرها عبارة « انظمة تصادم بمقتضاه » ويستعاض عنها بعبارة (انظمة) يضمها المجلس بموافقة مجلس الوزراء) .

٧ - في المادة السابعة عشرة ، تستبدل منها عبارة « يعنى موظفو المؤسسة الاجناب والطيارون الاردنيون ومساعدوهم » بعبارة « تعنى رواتب موظفي المؤسسة الاجناب » .

٨ - تعديل المادة ٢١ على الوجه التالي :

١ - باضافة عبارة « واجور » بعد كلمة « رسوم » الواردة في الفقرة - ب - منها .

٢ - باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها تحت حرف - ج - .

ج (تعنى المؤسسة من الرسوم الجمركية والمكوس على جميع مستورداتها ومشترياتها المحلية من الآلات والمعدات والادوات وقطع الغيار واللوازم وجميع المواد الاخرى اللازمة لاستعمالها او للبيع على طائراتها .

وبما ان القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية قد ادجت جميع مواد في القانون الاصلي حسبما جاء في القسم الاول من هذا القرار فان اللجنة توصي المجلس الكريم برفضه .

اللجنة القانونية

وهذا ملحق للقرار واهم ما فيه مما يتعلق برواتب الطيارين .

السيد رئيس الوزراء :

ارجو توضيح ذلك .

السيد المقرر :

اتلو الملحق اولا ثم اشرح ذلك .

قرار رقم (٧)

ملحق للقرار رقم ٧ المؤرخ في ١٩٦٨/١٠/٢٦

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٦ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والعلوفة المقرر السيد سامان القضاء والاعضاء السادة : - بشاره غصيب - سابا المكشك سليم البخيت - عبد الوهاب الحجابي - خالد الحاج حسن - عبد الباقي جمو - اميل الغوري .

واعادت النظر بالقانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية وقررت اجراء التعديلات التالية عليه بالاضافة الى التعديلات الواردة بقرارها رقم ٣ المؤرخ في ١٩٦٨/١٠/٢٦ .

١ - في الفقرة - ب - من المادة الثامنة تستبدل عبارة (ثلاث سنوات) بعبارة (اربع سنوات) .

٢ - المادة السابعة عشرة تستبدل كلمة (يعنى) بعبارة (تعنى رواتب) وتحذف كلمة (الاردنيون) الواردة بعد عبارة (والطيارون) في نفس المادة .

٣ - بالاضافة الى التعديل الوارد على المادة - ٢١ - والمبحوث عنه بالقرار رقم ٣ ترى اللجنة اضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة - ج - المضافة الى المادة المذكورة .

« او التي تقوم بتزويدها على الغير للدعاية لها مما لا تزيد القيمة الشرائية في المنشأ لكل وحدة منها على الدينارين » .

كونا من الاصل

واذا ما اقر المجلس التعديلات الواردة في هذا القرار والقرار رقم ٣٠٠ فانها توصي برفض القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ المبدل لقانون مؤسسة عاليه لان جميع مواد قد ادمجت في القانون الاصلي .
الجنة القانونية
(مخالفه عضو اللجنة معالي السيد خالد الحاج حسن)
اخالف بالنسبة للمادة السابعة عشرة وسأشرح ذلك في الجلسة .

-١-

المادة ١٧ تقسول : بالرغم من احكام اى تشريع اخر يعنى موظفو المؤسسة الاجانب والطيارون الاردنيون ومساعدوهم من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ، اللجنة ادخلت التعديل بشكل اخر لانه قد يكون للطيار عنده املاك اخرى فاعفت الرواتب فقط ليكون تشجيعاً لهم ، لأنهم بجاعة لهم خدمات دقيقة وحساسة فقالت الرواتب التي يتناولونها من المؤسسة غير تابعة لضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية فقط ، يعني حصرت الموضوع في الرواتب فقط .

اما بالنسبة للمادة - ج - المضافة الى المادة ٢١ - فهذه تتعاق بموضوع الهدايا التي توزعها عادة الشركة ، الواقع اللجنة درست هذه الناحية ونود اخذ رأي الحكومة فيه لانه قد يعالج لديها بطرق اخرى ، ادارية مثلاً ، اضفنا الى التعديل الاول الفقرة التالية :
« أو التي تقوم بتوزيعها على الغير للدعاية لها مما لا تزيد القيمة الشرائية في المنشأ لكل وحده منها على الدينارين » هذه النقطة كانت محل بحث بين الجمارك والجنة .

عادة الشركات معفاة عن البضائع التي تبيعها على طائراتها :

السيد العسوران نائب الطفيلة :

لم نعرض عليها ،
الاستاذ جعفر نائب عمان :

ارجو رفع « أ ل » من كلمة « الغير » لأن -
أ ل - لا تدخل على - غير - .

السيد المقرر :

يصح هذا .

السيد العظم نائب معان :

اذا سمعت « غير » عندما تكون وحدها يجوز ادخال « أ ل » عليها ، تعني هنا على الآخرين .

السيد المقرر :

صح ، على الآخرين .

الاستاذ جعفر نائب عمان :

كلها لا لزوم لها تشطب .

السيد المقرر :

الشركات عادة توزع . . .

السيد العوران نائب الطفيلة :

ارفعوها أفضل .

السيد المقرر :

حاضر .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على شطب عبارة (على الغير) ؟

الجميع : موافقون

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لي مخالفة على التمرار ياسلمهان بك .

السيد المقرر :

اي نعم ، المخالفة تقول : اخالف بالنسبة للمادة السابعة عشرة وسأشرح ذلك في الجلسة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا سيدي بالنسبة للمادة - ١٧ - كل منا يعترف ويفتخر ان يكون طيارونا ومساعدوهم اردنيون الا انه موضوع اعفاء الطيارين ومساعدتهم الاردنيين من ضريبة الدخل ، اعتقد بأنه ليس من المصلحة للاسياب التالية : الطيار ومساعدته من حق المؤسسة ان تقدر له الراتب الذي يستحقه سواء ٣٠٠ ، ٤٠٠ ، ٥٠٠ ، ٦٠٠ بغض النظر كم سيصله ضريبة ، لذلك وبما انه بإمكان المؤسسة ان تعوض للطيار سواء عن طريق العقد او عن طريق رفع ضريبة الدخل عنه مباشرة من قبل المؤسسة ارى بأنه لا ضرورة لمثل هذا الاعفاء لانه في المستقبل قد تلجأ بعض المؤسسات ، المهندسين الاطباء ، وهم جراً اعتقد ان اعفاء الطيارين الاردنيين ومساعدتهم من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ليس من المصلحة العامة .

السيد المقرر :

بالرغم من ملاحظات الاخ خالد جاءت بعد موافقة المجلس على هذه المادة ، لكن في السواق هؤلاء يختلفون عن المهندسين .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

اذا سمح الموافقة . . .

السيد العوران نائب الطفيلة :

انا اعترض . طالمنا انه سجل مخالفته فلا يجوز الرد .

السيد العظم نائب معان :

لم يصوت على القانون .

السيد العوران نائب معان :

ظننت انه صوت عليه .

السيد رئيس الوزراء :

في الحقيقة قرار اللجنة باكثرية يتفق مع العدالة اذ ليس من العدل ان يعفى الاجنبي ولا يعفى الاردني ونحن لجأنا نتيجة للحاجة لوضع هذا التشريع اذ ان معظم الطيارين الاردنيين اصبحوا يفرون من الخدمة في مؤسسة عالية نظراً لضريبة الدخل الفاحشة التي تقتطع منهم ، ولذلك اللجنة مشكورة التي ذكرت بان تعفى الرواتب فقط ويبقى ما عدا ذلك خاضعاً للضريبة .

اعتقد ان هذا القرار جداً عادل .

السيد المفتي نائب عمان :

انا اتفق مع معالي الاخ ولكن انا لا اتفق معه في الرأي ، وهذا لا يعني ان رأيه خطأ او غير خطأ ، هؤلاء الطيارين يحملون ارواحهم على اكفهم فحق تشجيعهم مقبول النص .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون . . . ؟

(اصوات : موافقون)

السيد المقرر :

انت اعترضت يا وحيد بك ، لاحظ انه الآن تم التصويت .

السيد العوران نائب الطفيلة :

انا افكرت انه صوت عليه . آسف .

هكذا منه لوصول

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

القانون اعطى الشركة حق في الشراء والتأجير بملايين الدنانير ولكنه لم يرد في التامسون نص على وجوب اجراء عملية الشراء ، الاوازم ، بنظام مالي او نظام لوازم ، مع انه ورد في القانون نص على ان الموظفين يتم تعيينهم بنظام خاص اداري ، لذلك اقترح اضافة مادة جديدة للقانون تقسول بان للشركات واللاوازم والشؤون المالية يتم التصرف بها بنظام يضعه مجلس ادارة الشركة ويوافق عليه مجلس الوزراء .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

مع تقديري للشيء الذي تفضل به الدكتور ان هناك نقطة نظام ، بعد قرار القانون اعتقد ان النقاش فيه غير وارد .

السيد الرئيس :

انا سمحت له لابداء رأيه فقط .

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

المادة . يطرح رأي اللجنة القانونية للبحث وبعد ان ينتهي رأي اللجنة القانونية من البحث يعرض القانون ككل على المجلس وكل من له اعتراض او ملاحظة على القانون ككل يبلّغها والمجلس له الحق في ان يرفضها او يوافق عليها .

السيد رئيس الوزراء :

الانظمة في طريقها الان الى الحكومة واعتقد ان هناك مادة نصت على كيفية وضع الانظمة . .

السيد المقرر :

المادة - ٢٢ -

السيد المثلح رئيس اللجنة القانونية نائب الساط :

المادة - ٢٢ - واضحة تقول : يضع مجلس الوزراء . يتسبب من المجلس الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ولذلك لا يمتنع على مجلس الادارة ان يضع نظاماً خاصاً في كيفية التلصامات وشراء الاشياء ويصادق عليها من مجلس الوزراء . ولذلك الترتبة التي اثارها لا لزوم لها والمادة كلها مطلقة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة القانونية؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

القانون بمجموعه هل يوافق المجلس عليه كما

اقرته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

السيد العظم نائب معان : لي ملاحظة

السيد الرئيس : انتهى .

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي يدفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر » .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٨

بناء على توصي الجهات المختصة ، وجد من الضروري اعادة تنظيم شركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية بحيث تصبح مؤسسة حكومية مستقلة تمارس اعمالها على اساس تجارية تمكّنها من الصمود والمنافسة وقد وضع هذا القانون لتحقيق تلك الغاية .

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٨

قانون مؤسسة عالية — الخطوط الجوية الملكية الاردنية

~*~*~

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - المؤسسة : مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المؤلفة بموجب هذا القانون .

ب - الوزير : وزير النقل

ج - المجلس : مجلس ادارة المؤسسة

د - المدير العام : مدير عام المؤسسة

المادة ٣ - أ - يكون للمؤسسة شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري ، ويجوز لها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تنيب في الاجراءات القضائية المتعلقة بها النائب العام او أي شخص آخر تعينه لهذه الغاية وترتبط بوزارة النقل .

ب - على الرغم مما جاء في أي قانون آخر ، واعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة وتمثل عملها في ملكية اموالها وموجوداتها على اختلاف انواعها وفي كل مالها من حقوق او عليها من التزامات وفي ما ارتبطت به من عقود واتفاقات .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ويجوز لها تأسيس وانشاء فروع ووكالات في أي مكان في المملكة او خارجها .

المادة ٥ - أ - تتولى المؤسسة كافة عمليات النقل الجوي داخل المملكة وخارجها والقيام بعمليات استقبال وترحيل جميع الطائرات التي تهبط وتقلع في ومن مطارات المملكة واية اعمال فرعية اخرى تجارية او مالية او عقارية او هندسية او صناعية او تعليمية او سياحية لازمة لهذا الغرض او متصلة به او مكملة له ولها ان تفرم بصفة خاصة بما يلي : -

١ - صناعة وبناء واقامة وتجميع وصيانة الطائرات والمحركات وهياكل الطائرات والورش وكافة الالات والأجهزة والمعدات ووسائل النقل التي ستخدم او تلزم في القيام بعمليات النقل الجوي وما يتصل بها من عمليات وخدمات ارضية .

هكذا من الأصل

- ٢ - انشاء واستغلال المطارات والمستودعات والمخازن والحظائر ومراكز استقبال وترحيل الطائرات والورش بكافة الآلات والأجهزة والمعدات والمباني والفنادق والمطاعم المتعلقة بأغراضها .
 - ٣ - القيام بالبيع او الشراء او التأجير او الاستئجار في كل ما يتصل بعمليات النقل الجوي في الطائرات والمحركات والأجهزة والورش والآلات والمعدات والمجارات ووسائل النقل والمهمات الارضية والخدمات .
 - ٤ - الاشتغال باعمال الوكالة التجارية عن مؤسسات صناعة الطائرات والمياكل والمحركات والورش والأجهزة والآلات - والمعدات ووسائل النقل ومهمات الاستقبال والترحيل وغيرها من المهمات الارضية .
 - ٥ - الاشتغال باعمال الوكالة في الخدمات في الداخل والخارج وما يتصل بها من استقبال وترحيل وتزويد للطائرات والركاب وبيع التذاكر ونقل الركاب والبضائع والتأمين والتخليص عليها وتقديم كافة المساعدات والخدمات الجوية والارضية بكافة انواعها اللازمة لتنفيذ هذا الغرض بما في ذلك نقل الركاب من مكاتب المؤسسة الى المطار وبالعكس .
 - ٦ - الاشتغال بكافة العمليات السياحية المتعلقة باغراضها في الداخل والخارج واعداد وإقامة حفلات الطيران والمسابقات والمعارض والقيام بكافة الاعمال اللازمة لتشجيع الطيران وتدعيمه .
 - ٧ - الاشتغال بعمليات تبادل العملة المتصلة بنشاط المؤسسة وعرض وبيع البضائع والمنتجات على طائراتها وفي مكاتبها ومبانيها وما تنشئه او تستغله من فنادق ومطاعم .
 - ٨ - الاشتغال بكل ما يتصل بالتصوير والمسح الجوي ومكافحة الآفات الزراعية وتبخير المحاصيل من الجو وكذلك بكل ما يتصل بالاعمال اللاسلكية وبالأحوال الجوية .
 - ٩ - انشا وإدارة معاهد الطيران واللاسلكي والهندسة والخدمات الجوية والارضية والتدريب العلمي على الطيران والملاحة الجوية .
 - ١٠ - تاهيل وعدد ابناء المملكة لتولي الاعمال الفنية والادارية اللازمة لنشاط الطيران .
- ب - للمؤسسة ان تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاو عملها شبيهة بأعمالها او التي تعاونها على تحقيق اغراضها في الداخل او في الخارج .
- ج - للمؤسسة بموافقة مجلس الوزراء ان تندمج مع اية شركة او مؤسسة اخرى او تشتريها او تلتحقها بها .

- المادة ٦ - أ - ١ - يكون رأسمال المؤسسة الاصولي مليون ومائتين وخمسين الف دينار تدفع من خزينة الدولة .
- ٢ - على المؤسسة خلال فترة اقصاها ٣١ كانون الاول ١٩٦٨ تقييم كافة موجوداتها وازاذا ما يزيد عن قيمتها عن المبلغ المحدد في الفقرة السابقة الى راس المال .
- ٣ - تتم عملية التقييم وفق الاصول المحاسبية من قبل لجنة يعينها مجلس الوزراء لهذه الغاية . ويخضع هذا التقييم لموافقة مجلس الوزراء .
- ب - يجوز للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس ان تزيد رأسمالها الى الحد الذي تراه ضرورياً .
- المادة ٧ - يتولى شؤون المؤسسة والقيام باعمالها :
- أ - مجلس ادارة
 - ب - مدير عام
 - ج - جهاز تنفيذي
- المادة ٨ - أ - يتألف المجلس من رئيس واربعه اعضاء يمثلون الحكومة وثلاثة اعضاء من القطاع الخاص من ذوي الكفاءة والخبرة يمينهم جميعاً مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، على ان يقرن تعيين الرئيس بالارادة الملكية .
- ب - تكون مدة المجلس اربع سنوات ويجوز عند انتهائها اعادة - تعيين نفس اعضاء المجلس السابق وفقاً لما جاء في الفقرة السابقة كما يجوز لمجلس الوزراء من وقت لآخر استبدال جميع او بعض اعضاء المجلس اذا اقتضت المصلحة ذلك .
- ج - اذا شغل لأي سبب من الاسباب مركز عضو في مجلس الادارة فيعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء بالفقرة (أ) من هذه المادة .
- د - يختار المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس يتولى ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .
- هـ - يقرر مجلس الوزراء مكافآت اعضاء المجلس على ان لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .
- المادة ٩ - لا يجوز لعضو المجلس ان يشترك بصورة مباشرة او غير مباشرة في ملكية او ادارة اية هيئة او شركة اخرى تقوم باعمال مشابهة لا عمل المؤسسة او منافسة لها .
- المادة ١٠ - يتولى المجلس كافة السلطات اللازمة لادارة اعمال المؤسسة وتصريف امورها ورسم السياسة العامة التي تسير عليها ويمارس في سبيل ذلك كافة الصلاحيات بما في ذلك اصدار التعليمات التي يراها ضرورية لتأمين هذه الغاية .

المادة ١١ - يمثل رئيس المجلس المرسى في صلاحياتها بكافة السلطات والميكنات والأشخاص الآخرين .

المادة ١٢ - أ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ، ويدعى للأجتماع مرة في كل شهر على الأقل ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا إذا حضره خمسة أعضاء بمن فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي يصوت معه الرئيس .

ب - يجوز لثلاثة من أعضاء المجلس على الأقل دعوة المجلس الى الاجتماع .

المادة ١٣ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس على ان يقرن القرار بالارادة الملكية .

المادة ١٤ - يقرم المدير العام بتطبيق وتنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس ويتولى ادارة المؤسسة على الوجه الذي يكفل تحقيق اهدافها وفق احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضاها .

المادة ١٥ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب النظام والانظمة او العقود المعمول بها من قبل شركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة عند نفاذ هذا القانون وما سيطرأ عليها من تعديلات او سيحصل عليها من انظمة . يضعها المجلس بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٦ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على طلب المجلس اعارة موظفي الحكومة الى المؤسسة وفق القوانين والانظمة المعمول بها .

المادة ١٧ - بالرغم من احكام أي تشريع آخر يعنى رواتب موظفي المؤسسة الأجانب والطيارين ومساعدتهم من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية .

المادة ١٨ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول كانون الثاني وتنتهي في آخر كانون الاول من كل عام باستثناء السنة الاولى فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر كانون الاول من سنة ١٩٦٨ .

المادة ١٩ - أ - يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة يعدها المجلس قبل مدة لا تقل عن شهر من تاريخ انتهاء السنة المالية يرفعها بواسطة الوزير للمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء .

ب - يعد المجلس خلال مدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريراً شاملاً عن اعمال المؤسسة مرفقاً به الحساب الختامي شاملاً حساب الأرباح والخسائر يرفعه بواسطة الوزير لمجلس الوزراء وتلتزم الحكومة بتغطية الخسائر ان وجدت .

ج - مع مراعاة ما جاء بالفقرتين السابقتين ، تضمن الحكومة ضمانات مطلقة لجميع التزامات المؤسسة شريطة حصولها على موافقة مجلس الوزراء المسبقة على هذه الالتزامات وتلتزم المؤسسة خلال فترة اقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ هذا القانون بتقديم كشف الى مجلس الوزراء بواسطة الوزيرين فيه جميع الالتزامات المترتبة عليها بتاريخ نفاذه .

د - تلتزم المؤسسة بتقديم ميزان تحقق وتقرير عن وضعها المالي بواسطة الوزير مرة كل ثلاثة اشهر الى مجلس الوزراء ليتسنى له الاطلاع على سير اعمالها .

المادة ٢٠ - أ - يستتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ المحاسبة التجارية وبصورة خاصة لتلك المبادئ التي تتبعها شركات ومؤسسات النقل الجوي .

ب - يتولى مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة فاحص حسابات قانوني يعينه ويحدد انعابه مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس في بداية كل سنة مالية لمجلس الوزراء ان يكلف ديوان المحاسبة القيام بهذه المهمة .

المادة ٢١ - أ - تتمتع المؤسسة بشكل عام بجميع الاعفاءات والتسهيلات المقررة في أي وقت للوزارات والمؤسسات الحكومية .

ب - تعنى المؤسسة بشكل خاص من رسوم واجور المبوط والإيواء في المطارات ومن رسوم استعمال المطارات ومنشأتها واجهزة الرادار واجهزة المواصلات اللاسلكية (التلوكومنيكيشن) وحظائر الطائرات (الهانكرز) .

ج - تعفى المؤسسة من الرسوم الجمركية والمكوس على جميع مستورداتها ومشترياتها المحلية من الآلات والمعدات والادوات وقطع الغيار واللوازم وجميع المواد الاخرى اللازمة لا استعمالها او للبيع على طائراتها او التي تقوم بتوزيعها للدعاية لها مما لا تزيد القيمة الشرائية في المنشأ لكل وحدة منها على الدينارين .

المادة ٢٢ - يضع مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - يلغى هذا القانون احكام أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكامه .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الأصل

- ٢ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ٦٨ قانون معدل لقانون مؤسسه عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية، هذا القانون ادخلت مواده في صلب القانون الذي ووفق عليه قبل حله فهل يوافق المجلس على رفضه ؟
الجميع : موافقون

« وهذا نص القانون كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها مرفوضاً الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

حيث ان مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية بحسب قانونها الجديد أصبحت تتمتع باعفاءات اقل من الاعفاءات التي كانت تتمتع بها الشركة السابقة ، بموجب شروط امتيازها . فقد وضع هذا التعديل ليتمكن المؤسسة من التمتع بكافة الاعفاءات التي كانت تتمتع بها الشركة السابقة .

قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد عبارة (وخارجها) مباشرة الواردة في الفقرة (أ) منها : -
« والقسيام بعمليات استقبال وترحيل جميع الطائرات التي تحط وتقلع في ومن مطارات المملكة » .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصيل بشطب كلمة (ستة) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بكلمة (خمسة) .

المادة ٤ - تعدل المادة (٢١) من القانون الاصيل على الوجه التالي : -

أ - باضافة عبارة (واجور) بعد كلمة (رسوم الواردة في الفقرة (ب) منها .

ب - باضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها : -
ج - تعفى المؤسسة من الرسوم الجمركية والمكوس على جميع مستورداتها ومشترياتها المحلية من الآلات والمعدات والادوات وقطع الغيار واللوازم وجميع المواد الاخرى اللازمة لاستعمالها او للبيع على طائراتها .

(ب)

السيد المقرر

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض الفلح وحضور اصحاب المعالي والمطوفة المقرر السيد سلمان القضاء والاعضاء السادة : بشارة غصيب ، ساياب الكعش ، سليم البخيت ، عبد الوهاب الخالدي عبد الباقي جمو ، خالد الحاج حسن اميل القوري .

ونظرت في مشاريع القوانين التالية المحالة عليها وبعد دراستها قررت قبولها كما وردت من الحكومة مع بعض التعديلات البسيطة على بعضها وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

السيد الرئيس : طيب

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

بما ان الدراسة في المدارس الثانوية البيطرية في بعض البلدان تعتبر دراسة ثانوية لا أكثر فان النص القديم للسادة (١٠٦) لا يساعد على ايفاد مبعوثين يحملون الشهادة الثانوية لتلك المدارس ، ونسح هذا التعديل ليتمكن ايفاد مبعوثين لتلك المدارس من حملة شهادة الاعدادية لان المصلحة العامة تقضي في بعض الحالات ايفاد مبعوثين لدراسة مهنية او فنية من المستوى الثانوي .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٠٦) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) الجديدة التالية اليها : -

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) - سوز ايفاد مبعوثين قبل الخدمة الى المدارس المهنية او الفنية الثانوية من حملة الشهادة الاعدادية العامة وفقساً لتسلسل مجموع علاماتهم . على ان لا يكون نسوع الدراسة متوفراً في المملكة .

(١) مشروع قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٨ .

(٢) مشروع معدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨ .

(٣) مشروع قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٨ .

(٤) مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ٩٦٨ مع استبدال كلمة (التالية) الواردة في آخر المادة الرابعة بعبارة (التي تليها) .

(٥) مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية مع شطب عبارة (قانون تجدير الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات رقم ٩٦٢/٣٥) . لان هذا القانون قد رفضه مجلس النواب والاعيان وصدر اعلان في العدد ١٧٣٠ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١ بطلانه .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

- ١ -

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون التربية والتعليم هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد الموران نائب الطفيلة :

مع حلف - أن - تصحح - ألا -

هكذا من الأصل

ملحوظة: مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٨

المادة المعدول بها الآن	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	أجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب
نص المادة ١٠٦ يشترط في إيفاد الموزعين قبل الخدمة أن يكونوا من بين الأوائل في امتحان الدراسة الثانوية العامة في كل لواء وفقا لتسلسل مجموع علاماتهم ولا يجوز إيفاد من كانت به عامة تمنع من تحقيق الغرض من بعثه.	تعديل المادة ١٠٦ من القانون الأصلي بإصدار ما جاء فيها مقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) الجديدة التالية إليها : ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) يجوز إيفاد موزعين قبل الخدمة إلى المدارس المهنية أو الفنية الثانوية من حيث الامتلاء الإحصائية العامة وفقا لتسلسل مجموع علاماتهم على أن لا يكون نوع الدراسة موزعا في المملكة.	انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٦ المؤرخ في ١٩٦٨/١٢/٢١ البند (١)

- ٢ -

السيد الرئيس

مشروع قانون تعديل قانون الجمارك والكوس لسنة ١٩٦٨ ، مل يوافق المجلس عليه ؟

المجلس موافق .

وعملا نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالمعية التي سيرفع فيها المجلس الأحيان الموقرة .

ملحوظة مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك والكوس لسنة ١٩٦٨

المادة المعدول بها الآن	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	أجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب
المادة الفنية المادة ٤١ - يجوز للسلطة (كلها وجدت ذلك لازما) أن تحيل للسلطة المختصة أو لآلة جهة ذات خبرة أية بضاعة مستوردة لمجانيتها فيها . وذلك بقصد معرفة طريقة تركيبتها أو تركيبها ، أو طريقة استعمالها أو لأي سبب آخر . نص المادة (١٤٢) ١ - تستوفي من أصحاب البضائع بصورة عامة الرسوم المبيية في مهلة المادة وتفيد أمانة لحساب موظفي الجمارك والدوائر الأخرى بسبب قيامهم بعمليات خارج أوقات الدوام الرسمي لحساب التجار والكلتين . ٢ - إثبات بالآلف من قيمة البضائع المستوردة والمصدرة والمعاد تصديرها .	المادة ٤١ - : يجوز للسلطة أن تحيل إلى مختبر دائرة الجمارك أو لأي جهة فنية مختصة أخرى أية بضاعة مستوردة من أجل فحصها وتحليلها فنيا . يجوز للمحكمة أن تقبل في معرض البينة التقرير المقدم نتيجة الفحص والتحليل دون أن يدعي الموظف المختص للمحكمة لإداء الشهادة حول هذا التقرير . تستوفي الرسوم التي يقاضاها مختبر دائرة الجمارك وتفي نظام يعمل يقتضي هذا القانون . تعديل المادة (١٤٢) من القانون الأصلي على النحو التالي : ١ - بإضافة الجملة التالية إلى آخر ما ورد في الفقرة الثانية منها : « وأن يقتضيها لتناسب مع مقاصد الاتفاقيات الاقتصادية التي ترتبط بها الدولة » .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٢/٣١ البند (٢)

مكتبة

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٦٨/١٢/٣١ البند (٢)

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
ب - إضافة الجملة التالية إلى آخر ما ورد بالفقرة (٥) منها كما عدلت بالقانون رقم ١٩٦٥/٤٠ .	ب - واحداً لاف من قيمة جميع البضائع المارة بالترانزيت
و يجوز للوزير ان يقرر من المالك المتوفرة بعد دفع اجور المستحقين وقت الغابات التي تتطلبها مصلحة العمل - بما في ذلك إنشاء جماعات سكن للموظفين في مراكز الحدود .	٢ - مجلس الوزراء ان يستقي اية بضائع من دفع الاجور المنذر لها في هذه المادة .
٣ - للوزير او من ينيه ان يتقطع نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من المكافآت المقرر صرفها بحقن هذه المادة لتوزيعها على الموظفين الذين لا يتاح لهم الاخذ بذلك في اجراءات كشف المخالفات وذلك بناء على تسيب لجنة من الوزارة يبينها الوزير .	٣ - مجلس الوزراء بتسيب من الوزير ان يحدد الاجور التي تستوفي من القيام بالعمل الاضافي - حساب المامل والمصالح والباقي .
٤ - تعديل المادة (١٦٦) من القانون الاصيل بأضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :	٤ - تدفع الرسوم المتروكة بالاستناد الى هذه المادة للمستحقين من الموظفين المنصوص عليهم في الفقرة (١) من هذه المادة بالقيمة التي يجدها مجلس الوزراء بناء على تسيب الوزير
٥ - تعديل حرف (ج) :	٥ - ليس على اصل القانون الاصيل
٦ - تعديل حرف (ج) :	٦ - ليس على اصل القانون الاصيل

الاسباب الموجبة لتعديل قانون الجمارك

- ١ - المادة (٤١) عدلت بسبب قيام الوزارة بإنشاء مختبر خاص للجمارك ولعدم وجود أي نص في القانون الحالي يضمني الصفة الشرعية على النتائج التي يقدمها المختبر نتيجة الاختبار واجراء التحاليل وكذلك لعدم وجود نص يسمح باستيفاء اية رسوم مقابل خدمات التحليل والاختبار .
- ٢ - المادة (١٤٢) اضيفت الجملة الخاصة بتخفيض اجور المساعي لان القانون الحالي قد حدد حائلي فقط ، وهذا : (استيفاء الاجور كما حددها القانون) و (الاعضاء منها خليا) .
ولما كانت المملكة الاردنية ترتبط باتفاقات تجارية واقتصادية مع الدول العربية المجاورة وهم نصوص على تخفيض نسبي لكافة الرسوم والاجور التي تستوفي عن البضائع من منشأ هذه الدول - ولكي تستطيع الوزارة استيفاء الاجور المتفق عليها في هذه الاتفاقات - فانه يجب وضع نص في صلب القانون يسمح باستيفائها بحفضة بالنسبة المئوية في الاتفاقات .
ب .. اما الجملة التي اضيفت الى الفقرة الرابعة من هذه المادة فالغاية منها مساعدة موظفي الوزارة في مناطق الحدود ببناء جماعات سكن لهم حيث تواجه الجمارك صعوبات جمة في ايجاد مساكن ملائمة لهم في تلك المواقع انائية عن العمران .
كل ذلك دون ان تلجأ الوزارة الى انزائية بل تسرف على هذه الغايات من وفورات اجور العمل الاضافي الذي يقوم به موظفو الوزارة بعد اوقات الدوام الرسمي .
- ٣ - المادة (١٦٦) لقد قصد من الفقرة الجديدة المضافة احقاق الحق بين موظفي الوزارة والمساواة بينهم ، ففي اقسام الوزارة والمراكز موظفون لا يتدخلون مباشرة في تعقب المهربات والكشف عن المخالفات ولكنهم بعد ظهور ما يدل على وجود تهريب او مخالفة يقومون باعداد الوثائق والاوراق والمستندات التي تليها لفئة الاخرى امام عملها وتحقيق المخالفات .
هذا من جهة ومن جهة اخرى فان في منح هؤلاء الموظفين بعض المكافآت يكون حافزاً لهم في بذل الجهد الاوفر وفي بحث قناعة في انفسهم بأنهم غير منسيين وهم في هذه الحالة سيخدمون في اقسامهم ولا يلجأون الى طلب نقلهم الى الاقسام الاخرى .
هذا مع العلم بان هذه النسبة البالغة ٢٥٪ لا تقتطع من حصة الخزينة من الغرامات وانما تقتطع من الحصة المقرر توزيعها على الموظفين بموجب احكام هذه المادة ، وهذا الحكم لا يلحق بالخزينة اية خسارة وانما يضمني قدرها من المرونة على توزيع الاكرامية المقررة بالقانون بصورة تبعث النشاط والقناعة وتزيل الالاحاح على طلب الانتقال من مركز الى آخر ومثل هذا الترتيب مطبق لدى دوائر الجمارك في بلدان اخرى كثيرة .
- ٤ - تعديل المادة (١٨١) لقد قصد من الفقرة الجديدة وجه منح صلاحيات لمجلس الوزراء لاصدار أنظمة تنفيذية لاحكام القانون . اذ يلاحظ ان الفقرتين الحاليتين أ ، ب قد حصرتا هذه الصلاحيه في حالات خاصة محدودة جداً .

هكذا منه الاصل

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

=====

مادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٤١ :

يجوز للسلطة ان تحيل الى مختبر دائرة الجمارك او لأي جهة فنية مختصة اخرى اية بضاعة مستوردة من اجل فحصها وتحليلها فنيا .

يجوز للمحكمة ان تقبل في معرض البينة التقرير المقدم بنتيجة الفحص والتحليل دون ان يدعى الموظف المختص بالمحكمة لاداء الشهادة حول هذا التقرير .
تستوفي الرسوم التي يتقاضاها مختبر دائرة الجمارك وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

مادة ٣ - تعدل المادة (١٤٧) من القانون الاصيل على النحو التالي :

أ - باضافة الجملة التالية الى آخر ما ورد في الفقرة الثانية منها . « وان يخفصها لتناسب مع مقاصد الاتفاقيات الاقتصادية التي ترتبط بها الدولة » .

ب - باضافة الجملة التالية الى آخر ما ورد بالفقرة (٤) كما عدلت بالقانون رقم ٤٠ / ١٩٦٥ :
« ويجوز للوزير ان يفتق من المبالغ المتوفرة بعد دفع اجور المستحقين وفقا للغايات التي تتطلبها مصلحة العمل بما في ذلك انشاء جمعيات سكن للموظفين في مراكز الحدود » .

مادة ٤ - تعدل المادة (١٦٦) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :

ج - للوزير او من ينيبه ان يقتطع نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من المكافآت المقرر صرفها بمقتضى هذه المادة لتوزيعها على الموظفين الذين لا يتاح لهم الاشتراك في اجراءات كشف المخالفات وذلك بناء على تنسيب لجنة من الوزارة يعينها الوزير .

مادة ٥ - تعدل المادة (١٨١) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :
ج - لتنفيذ اي حكم من احكام هذا القانون .

- ٣ -

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٨ ، هل يوافق المجلس عليه ؟
الجميع موافقون

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

الاسباب الموجبة

١ - لم يتضمن القانون الاصيل طريقة تأمين نقل البريد للقرى والمدن التي لا تصل اليها السيارات

العمومية بصورة منتظمة وبأوقات شديدة .
٢ - يؤمن نقل البريد حاليا للمراكز التي لا يوجد بها خدمة سيارات منتظمة بواسطة لجنة خاصة مؤلفة من المدير المالي ومندوب عن وزارة المالية ومندوب عن ديوان الخاسية وقد تشكلت هذه اللجنة منذ عشرين عاما بموجب موافقة رئيس الوزراء في ذلك الحين ، وقد ورد من الضروري تعديل القانون لتصبح لجنة عطاءات نقل البريد لجنة قانونية تمارس صلاحياتها بموجب قانون .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون نقل اكياس البريد رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن كلمة المدير حينما وردت بالقانون الاصيل بكلمة (وكيل) التي تعني وكيل وزارة المواصلات :

المادة ٣ - تضاف المواد الثلاث التالية الى القانون الاصيل بعد المادة العاشرة مباشرة .

المادة ١١ :

لوكيل ان يوكل نقل البريد من وإلى المدن والقرى التي لا يوجد فيها خدمة سيارات عمومية منتظمة بواسطة لجنة العطاءات المنصوص عليها في هذا القانون :

المادة ١٢ :

تشكل لجنة عطاءات خاصة تدعى لجنة عطاءات نقل البريد وتؤلف من المدير المالي في وزارة المواصلات رئيسا وعضوين متساويين احدهما من وزارة المالية والاخر من وزارة الداخلية ويصادق الوزير على قراراتها .

المادة ١٣ :

تمارس لجنة عطاءات نقل البريد كافة الصلاحيات المخولة الى لجنة العطاءات المركزية الواردة في نظام اللوازم رقم ٨٧ / ١٩٦٥ .

المادة ٤ - يعاد ترقيم المادتين ١١ و ١٢ من القانون الاصيل بحيث تصبحان ١٤ و ١٥ .

هذه هي الاصل

- 1 -

المعيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة
١٩٦٨ هـ، يوافق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ٢

الجميع : موافقون

» وهذا نص المشروع كما وافق عليه المجلس
وبالصيغة التي سبغ فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

١ - توحيد الاصطلاحات داخل اجهزة
الدولة دعا الى استبدال عبارة « رئيس اول » بكلمة
« رائد » كما هم معمول به في القوات المسلحة .

مشر وع

قانون رقم () ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لائحة الامن العام لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تاويل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تستبدل عبارة « رئيس أول » حيثما وردت بالقانون الاصلى بكلمة « رائد » .

تعديل المادة: ٣ - (٢٤) من القانون الاصيل باضافة: العبارة التالية قبل كلمة « يجرى » التي وردت في اولها .
« في حالة وجود الشاعر في المواجهة »

المادة ٤ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
لا يجوز رفع الضباط المذكورين تأقيلاً قبل مضي المدة الزمنية المحدودة لكل منهم والمبينة في ائدانه .

ملازم الى ملازم اول ۳ سنوات

ملازم اول الى رئيس ۳ سنوات

رئيس الى رائد
٤ سنوات

رائد الى مقدم ٤ سنوات

غير انه يجوز رفع الضباط من رتبة مقدم او عقيد او زعيم الى الرتبة التي تليها اذا مضى مدة ستين كحد ادنى في رتبته وتوفرت فيه الشروط الواردة في المادة (٢٤) من القانون الاصلى .

مرحوظة لجلسة النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٨

أحكام اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة ٢٨ - تعديل الجريدة من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ٢٨ - تعديل الجريدة من الامم المتحدة
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٦ المؤرخ في ٢١/١٢/١٩٦٨ البند (٤)	<p>المادة ٢ - تعديل عبارة "رئيس اوله" حيثما وردت بالقانون الاصلي بكلمة "رائد" .</p> <p>تعديل المادة ٢٤ من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية</p> <p>فصل كلمة "يجرى" التي وردت في اولها " في حالة وجود الشاغر في المراتبة " .</p> <p>تعديل المادة ٢٨ من القانون الاصلي باضافة ما جاء في الفقرة (ب) منها والاصحاح منه بما يلي -</p> <p>لا يجوز رفع القضاة المذكورين تاليا قبل مضي المدة الزمنية المحددة لكل منهم واليية في ادائه .</p> <p>ملازم الى ملازم اول ٣ سنوات</p> <p>ملازم اول الى رئيس ٣ سنوات</p> <p>رئيس الى رائد ٤ سنوات</p> <p>رائد الى مقدم ٤ سنوات</p> <p>غير انه يجوز رفع الضابط من رتبة مقدم او عقيد او زعيم الى الرتبة التالية اذا امتضى مدة سنتين ، كحد ادنى في رتبته وتوفرت فيه الشروط الواردة في المادة (٢٤) من القانون الاصلي .</p>	<p>نفس المادة (٢٤)</p> <p>يجري الرفع بمرعاة الاسس التالية والتسلسل .</p> <p>١ . انتفاء المدة المقررة في هذا القانون للرفع .</p> <p>٢ . الكفاءة وقابلية القيادة .</p> <p>٣ . الاقدمية .</p> <p>٢٨ نفس الفقرة ب من المادة ٢٨</p> <p>لا يجوز رفع الضابط الى رتبته اعلى قبل مضي ثلاث سنوات على وجوده في رتبته الاخيرة .</p>

2019-2020

- ٥ -

السيد الرئيس

مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨ هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة؟
الجميع موافقون.

« وهذا نص لمشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

لقد تم انشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية وهي تعمل بدون قانون خاص بها والنصوص الواردة في القوانين التي تمارس الوزارة اعمالها بموجبها اوردت عبارات (وزير الداخلية ووزارة الداخلية) ولكي تستطيع تلك الوزارة تحقيق الاهداف المرجوة من انشائها والقيام بمهامها على الوجه الاكمل فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون لتمكين الوزارة من ممارسة جميع الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين الواردة فيه.

السيد المقرر:

(ج)

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والقضاة والمطوفة المقرر السيد سلمان القضاة والاعضاء السادة : بشارة غصيب ، ساي العكشة ، سليم البخيت عبد الوهاب الحامي ، عبد الباقي جمو ، خالد الحاج حسن ، اميل الفوري .

واعادت النظر بالقانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ قانون التعاون وبعد دراسته بحضور مندوب المنظمة التعاونية قررت قبول هذا القانون مع ادخال التعديلات التالية عليه . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على هذا القرار .

١) في المادة الثانية تجري التعديلات التالية :-

وتعني كلمة (الوزارة) وزارة الاقتصاد الوطني

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - لاغراض هذا القانون :

تعني كلمة وزارة وزارة الشؤون البلدية والقروية وتعني كلمة وزير وزير الشؤون البلدية والقروية
المادة ٣ - تمارس الوزارة جميع الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين التالية مع ما طرأ او يطرأ عليها من تعديلات او يخل عملها من تشريعات ومسا صدر او يصدر بمقتضاها من انظمة .

قانون البلديات رقم ١٠٥٥/٢٩

قانون ادارة التري رقم ١٩٥٤/٥

قانون الانشاءات والخدمات القروية رقم

١٩٤٧/٢٧

المادة ٤ - هيئة الوزارة مكلفة بتنفيذ احكام هذا القانون .

وتعني كلمة (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني

وتعني عبارة (المدير العام) المدير العام للمنطقة التعاونية ام نائبه المفوض

٢) في المادة الرابعة : يستعاض عن نص الفقرتين - ج - هـ - بالنص التالي

ج - تدفع فائدة لا تزيد على ٦٪ على رأس المال الاسهمى المدفوع انخفضت فائده .

هـ - المال الاحتياطي للجمعيات يعتبر اموال خاصة لهذه الجمعيات ويجوز توزيعه على الاعضاء . وفقا للنظام في حالة تصفية الجمعية

٣) المادة التاسعة ، يستعاض عن نص الفقرة أ - منها بالنص التالي :

أ - يتألف رأسمال المنظمة التعاونية من :

١ - اموال الاتحاد التعاوني المنقولة وغير المنقولة .

٢ - اموال المجهود التعاوني المنقولة وغير المنقولة .

٣ - اموال مراقبة الحسابات المنقولة وغير المنقولة .

٤ - من مساهمة الحكومة في رأسمال المنظمة .

٥ - من مساهمة الجمعيات التعاونية .

٦ - من اية هبات او مساعدات يقرر مجلس الادارة ضمها الى رأس المال .

٤ - المادة العاشرة ، الفقرة ب - تضاف كلمة (رسيد) بعد عبارة « تقيد فيه » .

٥ - المادة السابعة عشرة ، تصبح بالنص التالي :

١٧ - تصبح كل جمعية تعاونية مسجلة وكانت عضوا في الاتحاد التعاوني السابق عضوا في المنظمة التعاونية الاردنية واية جمعية تعاونية يقرر مجلس الادارة وضعها لعضوية المنظمة بناء على طلبها .

٦ - المادة الثامنة عشرة ، تعديل الفقرة - أ - منها على النحو الآتي :

أ - مناقشة تقرير المجلس السنوي على اعمال المنظمة والميزانية العمومية وحساب الدخل والمصروف والفائض او العجز والاقتراح ، على التواصي والمقترحات واصدار القرارات بشأنها .

تضاف فقرتان تحت حرف - د - هـ - الى هذه المادة بالنص التالي .

د - قرارات الهيئة العمومية تعتبر مازمة لمجلس الادارة .

هـ - الهيئة العمومية هي السلطة العليا في المنظمة التعاونية الاردنية .

٧ - المادة ٢٢ ، يصبح نص هذه المادة على النحو الآتي :

٢٢ - رأسمال البنك التعاوني مائتا ألف دينار ويجوز للهيئة العامة بتسليم مجلس الادارة زيادة رأس المال في اي وقت تشاء .

هكذا من الأصل

٨ - اذاد ٢٣ ، يصبح ما جاء فيها قراً ، تحت حرف - أ - وتضاف اليها الفقرات التالية .

ب - تنظر جميع القروض والسلف التي منحها الاتحاد التعاوني المركزي جزءاً من موجودات البنك وتؤول ملكية القوائد لمرتبة عليها لحساب المنظمة في البنك ويحل البنك محل الاتحاد التعاوني بحيث يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات الممنوحة للاتحاد دون الحاجة لاية اجراءات قانونية اخرى .

ج - يسري على جميع الاموال والقروض والقوائد التي انتقلت ملكيتها من الاتحاد المركزي للبنك قانون تحصيل الاموال الاميرية .

د - يجوز للبنك ان يحتفظ بالموجودات التي لم يرد عليها نص في هذا القانون او النظام والتي انتقلت ملكيتها اليه من الاتحاد المركزي وذلك الى ان يتم تصنيفها .

٩ - يستعاض عن عبارة (الشؤون الاجتماعية والعمل) الواردة في الفقرة - أ - من المادة - ١٤ - والبند - ب - من المادة (٢٧) - بعبارة « وزارة الزراعة » .

ويستعاض عن مقدم المادة - ٢٧ - بالمقدمة التالية .

تؤلف لجنة استشارية للمعهد التعاوني على الشكل التالي .

١٠ - المادة ٢٨ - الفقرة - ج - تحذف من آخرها كلمة (مسجلة) ويستعاض عنها بعبارة (تعاونية مسجلة وعضوا في المنظمة) .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع موافقون

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

« وهذا نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر » .

الاسباب الموجبة

حينما نفذ قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ ، كانت دائرة الانشاء التعاوني هي المسؤولة الوحيدة عن ادارة الحركة التعاونية وتسجيل الجمعيات التعاونية والاشراف عليها . وقد تحولت القانون المذكور القيام بجميع الواجبات والاضطلاع بكافة التبعات والدلائل المتعاقبة بنشر الحركة التعاونية في المملكة بما في ذلك اصدار القروض ، وتدقيق الحسابات وتنقيف الاعضاء وتدريبهم . ولكن الحركة التعاونية التي واكبت التطور الاقتصادي والاجتماعي في المملكة طيلة هذه المدة (وقد تطورت هي نفسها في باقي انحاء العالم) اخذت في الانتشار والتنوع فقتضى واقع الامر بتأسيس الاتحاد التعاوني المركزي للقيام باعمال الاقتراض وتقديم الخدمات ، كما انشئ المعهد التعاوني ليؤدي واجبه في التوعية والتنقيف والدراسات والابحاث التعاونية واقام اتحاد مراقبة الحسابات للأضطلاع بمهمة تدقيق حسابات الجمعيات التعاونية ووضع ميزانياتها وقد نشأ عن تعدد هذه الاجهزة ان اصبح كثير من احكام القانون المذكور لا ينطبق على الواقع كما اظهرت التجارب ان هنالك فجوات وتشابكاً وازدواجاً في العمل بين الاجهزة التعاونية المتعددة فجاء مشروع هذا القانون ليوحد جميع اجهزة التعاون في جهاز واحد - وينسق جهودها ويزيل كل ابهام ويسد الثغرات في احكام القانون التي نجمت عن توسع الحركة التعاونية وظهور انواع جديدة عليه من التعاونيات ويبين بوضوح واجبات كل منها ومسؤولياته ويحدد صلاحياته ضمن اطار الحركة التعاونية الواحدة حتى تتسق الاعمال ويقوم كل من الاجهزة بواجباته وصلاحياته وفق احكام القانون وسينشأ عن ذلك توفير في النفقات وتضافر في الجهود ودعم مستمر للحركة التعاونية المباركة التي لا يالو جلالة الملك المعظم منذ نشأتها في تأييدها وتقويتها .

هكذا من النص

قانون مبرق رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨

قانون التعاون

٥٥٥٥٥٥

القسم الاول

مواد عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون التعاون لسنة ١٩٦٨) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه المعانسي المستخدمة لما ادناه الا اذا دللت القرينة على خلاف ذلك :

- تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية
وتعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وتعني كلمة (الوزارة) وزارة الاقتصاد الوطني
وتعني كلمة (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني
وتعني كلمة (المنظمة) المنظمة التعاونية الاردنية المؤلفة بمقتضى هذا القانون
وتعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة المنظمة
وتعني عبارة (المدير العام) المدير العام للمنظمة التعاونية أو نائبه المفوض
وتعني كلمة (مدير) مدير أي من دوائر المنظمة والمؤلفة بمقتضى احكام هذا القانون .
وتعني كلمة (الجمعية) اية جمعية تعاونية اولية أو ثانوية مسجلة بمقتضى احكام هذا القانون
وتعني كلمة (اتحاد) أي اتحاد تنتظم في عضويته جمعيات تعاونية .

المادة ٣ - غايات التعاون :

- أ - تنمية الروح التعاونية بين المواطنين للاعتماد على انفسهم وتوفير وسائل التأهيل لهم بحيث يصبحون قادرين على تحسين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل .
ب - توحيد الجهود والعمل وفق مبادئ المساعدة الذاتية لتنمية المجتمعات والعمل في مختلف حقول الانتاج والاستهلاك والخدمات .

المادة ٤ - مبادئ التعاون :

- أ - يكون الانتساب للجمعية اختيارياً وباب العضوية مفتوحاً لجميع الاشخاص الذين يستطيعون الاستفادة من خدماتها ومستعدين لتحمل مسؤوليات العضوية وذلك دون أي تمييز اجتماعي أو سياسي أو ديني .
ب - الجمعيات منظمات ديمقراطية يدير شؤونها الاشخاص المنتخبون أو المعينون بالتصويت التي يوافق عليها الاعضاء ويكونون مسؤولين امامهم . ويتسع الاعضاء في الجمعيات الاولى بحقوق متساوية في التصويت ويشتركون في اتخاذ القرارات التي تؤثر على جمعياتهم اما الجمعيات الثانوية فتكون ادارتها ديمقراطية بشكل ملائم .
ج - تدفع فائدة لا تزيد على ٦٪ على رأس المال الاسهم المدفوع ان تحقق فائض .
د - ان الفائض أو الوفر الذي ينتج عن تعاظم الجمعية الاستهلاكية لاعمالها أو التي تعمل في حقل التبريد يخض تلك الجمعية ولذلك يجب ان يوزع بطريقة يمتنع فيها حصول عضو على عائد من حساب الآخرين .
هـ - المال الاحتياطي للجمعيات يعتبر اموال خاصة لهذه الجمعيات ويعبري توزيعه على الاعضاء وفقاً للنظام في حالة تصفية الجمعية .
و - على الجمعيات ان تخصص في كل عام مبلغاً من المال لتعليم الاعضاء واعضاء لجان الادارة والمستخدمين والمواطنين المبادئ والممارسات التكنية التعاونية في كلا المجالين الاقتصادي والاجتماعي .
ز - على الجمعيات بغية خدمة مصالح اعضائها ومجتمعاتهم ان تتعاون تعاوناً فعالاً ووثيقاً بكافة الوسائل العملية بعضها مع بعض في المستويات المحلية والقومية والدولية .

المادة ٥ - التسجيل :

- أ - يقدم طلب تاسيس الجمعية الى المنظمة للقيام باجراءات التسجيل وفقاً لنظام يصدر بموجب هذا القانون .
ب - ترفع المنظمة للوزير طلب التأسيس بعد الفراغ من اتخاذ اجراءاتها خلال شهر واحد من تسلمها الطلب مشفوعاً بردايتها في تاسيس الجمعية .
ج - في حالة رفض المنظمة طلب التسجيل يخق للطلاب رفع الأمر للوزير خلال اسبوعين من تبليغه قرار رفض الطلب ويكون قرار الوزير نهائياً .
د - تحتفظ الوزارة بالوثائق التالية :

- ١ - سجل الجمعيات
٢ - شهادات التسجيل وقوائمها
٣ - نظام أية جمعية مسجلة
٤ - الأمر الصادر بتصنيف اية جمعية
٥ - الأمر الصادر بالغاء تسجيل اية جمعية

هكذا من الأصل

القسم الثاني

المنظمة التعاونية الاردنية

المادة ٦ - أ - تؤسس في المملكة منظمة اهلية تسمى (المنظمة التعاونية الاردنية) وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة واستمرار دائم وتعمل وفق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - للمنظمة ان تمتلك وتصرف بملكاتها ولها ان تتعاقد وان تقيم الدعاوى وتقام عليها باسمها ويمثلها مجلس ادارتها او من ينوبه هذا المجلس لدى كافة المحاكم .

ج - تعفى المنظمة من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما فيها رسوم الطابع .

المادة ٧ - أ - ان غايات المنظمة هي نشر الحركة التعاونية في المملكة بغية رفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لاجزاء الجمعيات والمجتمعات المحلية ، وبالتالي زيادة اسهامهم في الانتاج والتنمية الشاملة ، ولتحقيق ذلك تقدم المنظمة بما يلي :

١ - تاسيس الجمعيات من مختلف الانواع والافراض والعمل على تسجيلها وتصنيفها والغاء تسجيلها .

٢ - تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات واعضاؤها بما في ذلك مراقبة حساباتها وتدقيقها .

٣ - نشر الثقافة التعاونية بكافة وسائل الاتصال بال جماهير وادارة المعهد التعاوني .

٤ - تاسيس بنك تعاوني وادارته ليتولى اصدار القروض للجمعيات والاعضاء التعاونيين وتقديم الخدمات المصرفية بشكل عام لهم .

٥ - القيام باعمال التوريد والتسويق والتأمين وجميع الخدمات التي تعزز الموقف المالي للمنظمة واعضاؤها .

٦ - تمثيل الحركة التعاونية وتنظيم علاقاتها مع المؤسسات التعاونية في الداخل والخارج .

المادة ٨ - يكون مركز المنظمة في العاصمة ولها ان تفتح فروعاً في المملكة .

رأس المال الاسهم والاحتياطي

المادة ٩ - أ - يتألف رأسمال المنظمة التعاونية من :

١ - اموال الاتحاد التعاوني المنقولة وغير المنقولة .

٢ - اموال المعهد التعاوني المنقولة وغير المنقولة .

٣ - اموال مراقبة الحسابات المنقولة وغير المنقولة .

٤ - من مساهمة الحكومة في رأس مال المنظمة .

٥ - من مساهمة الجمعيات التعاونية .

٦ - من اية هبات او مساعدات يقرر مجلس الادارة ضمها الى رأس المال .

ب - تساهم كل جمعية بعدد غير محدود من الاسهم قيمة كل منها عشرة دنانير .

ج - تدفع كل جمعية فور قبولها في عضوية المنظمة قيمة سهمين على الاقل .

د - تدفع كل جمعية سنوياً قيمة سهم واحد على الاقل اذا كان عدد اعضائها اقل من مئة عضو . وتدفع قيمة سهمين على الاقل اذا كان عدد اعضائها مئة فأكثر .

هـ - يجوز للمجلس ان يقرر اقتطاع نسبة مئوية من القروض الصادرة للجمعية مساهمة لها في رأس المال .

المادة ١٠ - أ - يجوز للمجلس ان يقرر توزيع فوائد على الاعضاء المساهمين (ماعدا الحكومة) وذلك اما باضافتها الى مساهمة الجمعيات او بدفعها نقداً اليها .

ب - تحتفظ المنظمة باحتياطي عام تقيد فيه رصيد فائدها الصافي السنوي حسبما يقرره المجلس .

المادة ١١ - تقبل المنظمة الودائع في الحسابات الجارية او لاجل من الجمعيات واعضاؤها والمواطنين غير المتسبين للجمعيات ، ويجوز لها ان تدفع فوائد على هذه الودائع .

المادة ١٢ - يجوز للمنظمة عقد القروض من مصادر التمويل المحلية والخارجية وذلك وفقاً لقرارات المجلس .

المادة ١٣ - تخصص الحكومة منحة سنوية للمنظمة لا تقل عن خمسين الف دينار وذلك لتغطية نفقات المنظمة او جزء منها ، ولا تعتبر هذه الهبة مساهمة للحكومة في رأس المال .

القسم الرابع

الادارة

المادة ١٤ - أ - يتولى ادارة شؤون المنظمة مجلس ادارة مؤلف من :

رئيساً	وزير الاقتصاد الوطني
نائباً للرئيس	المدير العام
عضواً	امين عام مجلس الاعمار
عضواً	وكيل وزارة الزراعة
عضواً	نائب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي
اعضاء	ممثلين عن الجمعيات

هذه هي الاصل

ب - يكون عدد الأعضاء في المجلس من ممثلي الجمعيات متناسباً مع مساهمة الجمعيات في رأس المال على الأقل عددهم عن أربعة ممثلين وفي حالة زيادة المساهمة الأهلية في رأس مال المنظمة وزيادة عدد أعضاء المجلس على أحد عشر عضواً تكون زيادة التمثيل الأهلي على حساب تخفيض تمثيل القطاع العام بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١٥ - أ - يعين مجلس الإدارة المدير العام وذلك لمدة ثلاث سنوات ويجوز أن يعاد تعيينه لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات .

ب - يحدد مجلس الإدارة واتب المدير العام وعلاواته .

المادة ١٦ - يكون المدير العام المنفذ الرئيسي لسياسة المنظمة وإدارة أعمالها كما يكون مسؤولاً أمام المجلس عن تنفيذ قراراته .

القسم الخامس

الجمعيات

المادة ١٧ - تصبح كل جمعية تعاونية مسجلة وكانت عضواً في الاتحاد التعاوني السابق عضواً في المنظمة التعاونية الأردنية واية جمعية تعاونية يقرر مجلس الإدارة منحها لعضوية المنظمة بناء على طلبها .

المادة ١٨ - يجتمع ممثلوا الجمعيات مرة واحدة على الأقل في السنة بناء على دعوة رئيس المجلس . وتقوم الهيئة العمومية في هذا الاجتماع بما يلي :

أ - مناقشة تقرير المجلس السنوي عن أعمال المنظمة والميزانية العمومية وحساب الدخل والمصروف والفائض أو العجز ، والاقتراع على التراضي . والمقترحات وأصدار القرارات بشأنها .

ب - دراسة خطة العمل للسنة المقبلة في ضوء الموازنة التقديرية للمنظمة وتقديم الاقتراحات التي ترمي الى دعم المنظمة وتشجيع الحركة التعاونية وقيام الجمعيات برضاها في خدمة الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة .

ج - النظر في أية أعمال يدرجها المجلس على جدول الأعمال .

د - قرارات الهيئة العمومية تعتبر ملزمة لمجلس الإدارة .

هـ - الهيئة العمومية هي السلطة العليا في المنظمة التعاونية الأردنية .

المادة ١١ - تمثل كل جمعية في اجتماع الهيئة العمومية بممثل واحد ويتألف النصاب القانوني بحضور ممثلي الاكثورية المطلقة للجمعيات المسجلة ويكون رئيس المجلس رئيساً للهيئة العمومية .

المادة ٢٠ - يجوز عقد اجتماعات لممثلي الجمعيات على مستوى المحافظة أو اللواء كما يجوز عقد اجتماعات خاصة لممثلي أي اتحاد ، وذلك لبحث الأمور المتصلة بهذه الجمعيات .

القسم السادس

البنك التعاوني

المادة ٢١ - يؤسس في المنظمة مصرف يسمى (البنك التعاوني) يتعاطى جميع الأعمال المصرفية - مع الجمعيات وأعضائها وتقديم التسهيلات الائتمانية لها .

المادة ٢٢ - رأس مال البنك التعاوني مائتا ألف دينار ويجوز للهيئة العامة بتسيب مجلس الإدارة زيادة رأس المال في أي وقت تشاء .

المادة ٢٣ - أ - تزود المنظمة البنك المركزي الأردني بجميع المعلومات التي يطلبها وتتسق سياسة الاقراض مع السياسة الائتمانية التي يقرها البنك المركزي الأردني .

ب - تعتبر جميع القروض والسلف التي منحها الاتحاد التعاوني المركزي جزءاً من موجودات البنك وتؤول ملكية القوائد المترتبة عليها لحساب المنظمة في البنك ويحل البنك محل الاتحاد التعاوني بحيث يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات الممنوحة للاتحاد دون الحاجة لاية اجراءات قانونية أخرى .

ج - يسري على جميع الاموال والقروض والقوائد التي انتقلت من الاتحاد المركزي للبنك قانون تحصيل الاموال الاميرية .

د - يجوز للبنك ان يحتفظ بالموجودات التي لم يرد عليها نص في هذا القانون او النظام والتي انتقلت ملكيتها اليه من الاتحاد المركزي وذلك الى ان يتم تصفيتها .

المادة ٢٤ - تؤلف لجنة استشارية لرسم السياسة الائتمانية للبنك التعاوني من :

أ - ممثل عن البنك المركزي الأردني

ب - ممثل عن مؤسسة الاقراض الزراعي

ج - مدير البنك التعاوني

د - ممثل عن مجلس الاعمار

هـ - احد اعضاء مجلس الادارة من ممثلي الجمعيات التعاونية يختاره المجلس .

وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة اشهر وتقدم توصياتها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

المادة ٢٥ - تحصل جميع اموال المنظمة والقروض المقررة والمستحقة من الجمعيات والأفراد وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية .

هكذا في الأصل

القسم السابع

المعهد التعاوني

المادة ٢٦ - يرأس معهد للتدريب والبحث التعاوني يسمى (المعهد التعاوني) وتكون أهدافه ما يلي :-

- أ - نشر الثقافة التعاونية وإيصالها بمختلف وسائل الإعلام إلى الجمهور وتزويد العاملين في الميدان بالمراد والوسائل التعليمية والتثقيفية .
- ب - تدريب جهاز فني من موظفي المنظمة والجمعيات القادرين على نشر الحركة التعاونية وخدمة الجمعيات والاسراع بعجلة تقدمها وخدمتها للمجتمعات المحيطة لها .
- ج - اجراء الأبحاث العلمية التعاونية وتنسيقها ونشر نتائجها
- د - تقييم الحركة التعاونية بشكل موضوعي ودوري وتقديم التبرعات والاقتراحات إلى المجلس بنتائج هذا التقييم .

المادة ٢٧ - تؤلف لجنة استشارية للمعهد التعاوني على الشكل التالي :-

- أ - ممثل عن وزارة التربية والتعليم
- ب - ممثل عن وزارة الزراعة
- ج - ممثل عن الجامعة الأردنية
- د - مدير المعهد
- هـ - احد اعضاء المجلس من ممثلي الجمعيات التعاونية يختاره المجلس وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة اشهر ، وتقدم توصياتها إلى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

القسم الثامن

دائرة مراقبة الحسابات

المادة ٢٨ - تؤسس في المنظمة دائرة خاصة بالمراقبة الحسابية يديرها مدير متخصص بشؤون مراقبة الحسابات وتقوم الدائرة بالوظائف التالية :

- أ - المراقبة الداخلية لجميع حسابات المنظمة ودوائرها
- ب - المراقبة الخارجية لحسابات الجمعيات
- ج - تقديم تقرير سنوي عن حسابات المنظمة ودوائرها وعن حسابات كل جمعية تعاونية مسجلة وعضواً في المنظمة .

المادة ٢٩ - لمجلس الوزراء ان يأمر بتكليف ديوان المحاسبة لتدقيق حسابات المنظمة .

المادة ٣٠ - يجوز للجمعية بالأضافة الى تدقيق المنظمة ان تعين مدققاً مجازاً وتقوم بدفع نفقات التدقيق في كلتا الحالتين .

المادة ٣١ - تقوم دائرة مراقبة الحسابات بالتدقيق وفق التعليمات التي يضعها المجلس .

القسم التاسع

اصدار الأنظمة

المادة ٣٢ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المنظمة ان يصدر الأنظمة التالية :

- أ - نظام يحدد صلاحيات المجلس والمدير العام ومكافآت الاعضاء وجميع الامور المتعلقة بإدارة المنظمة .
- ب - نظام لتسجيل الجمعيات ومراقبتها وتصنيفها وكل ما يتعلق بتسيير امورها .
- ج - نظام يبين كيفية انتخاب ممثلي الجمعيات في المجلس .
- د - نظام لإدارة البنك التعاوني والأصول الواجب اتباعها في تقديم طلبات القروض والنظر فيها واعطائها ومراقبة صرفها وتخصيلها وغير ذلك من الامور المتعلقة بتحقيق اهداف البنك التعاوني .
- هـ - نظام لإدارة المعهد التعاوني وشروط القبول ومناهج الدراسة فيه وغير ذلك من الامور التي تتعلق بتنظيم المعهد وحسن قيامه بوظائفه .
- و - نظام للموظفين والمستخدمين يحدد شروط التعيين والرواتب والتعويضات والمكافآت وغير ذلك من الأمور المتعلقة بهم .
- ز - نظام اللوازم وحفظ قيودها وسجلاتها واستهلاكها وغير ذلك من الاحكام التي تنظم الحصول على المعدات والادوات واللوازم الضرورية لعمل المنظمة .
- ح - أي نظام آخر لتنفيذ احكام هذا القانون .

القسم العاشر

المقوبات

المادة ٣٣ - كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون او الأنظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بغرامة تراوح من خمسة دنانير إلى مائتي ديناراً او الحبس من مدة اسبوع إلى سنة او بكلاً من العقوبتين .

هذه نسخة الأصل

التسم الحادي عشر

احكام عامة

المادة ٣٤ - تبدأ السنة المالية للمنظمة وجميع الجمعيات اعتباراً من واحد كانون الثاني من كل سنة الى الحادي والثلاثين من كانون الاول من تلك السنة .

المادة ٣٥ - تعتبر كل جمعية موجودة قبل نفاذ هذا القانون مسجلة بمقتضى قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ انها مسجلة بمقتضى هذا القانون ويبقى نظامها الداخلي مسام لا يتنافى واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه معمولاً به الى ان يعدل او يلغى .

المادة ٣٦ - تعتبر جميع التعيينات التي جرت بمقتضى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ والانظمة والأوامر والأشعارات والاعلانات والاختارات التي صدرت بمقتضاه والدعاوى والاجراءات التي اتخذت بموجبه انها جرت او صدرت بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٧ - يلغى القانون والانظمة التالية :

- أ - قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦
- ب - نظام المعهد التعاوني رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٣
- ج - نظام جمعيات التعاون رقم (١) لسنة ١٩٥٧
- د - نظام جمعيات الأسكان التعاونية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٩
- هـ - نظام اتحاد مراقبة الحسابات التعاوني
- و - نظام الاتحاد التعاوني المركزي الاردني

المادة ٣٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون ؛

(د)

السيد المقرر :

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٨ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والعلوية المقرر السيد سليمان التفتة والاعضاء السادة : بشارة غصيب ، سبابا العكشة ، عبد الوهاب الخالي ، خالد الحاج حسن ، عبد الباقي جمو ، اميل الغوري .

ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٦٨ المحال عليها وبعد دراسته قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع اضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة - ب - المضافة الى المادة ٣٤ من القانون الاصلي « وكذلك تعفى من رسوم الطوابع شهادات الاسهم التي تعفى من الشركات المساهمة العامة ورسوم الكفالات التي يقدمها الطلاب لغايات قانون الطلبة »

الوطنية الاجبارية وذلك للالتحاق في المعاهد العليا والجامعات) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

اللجنة اوصت بقبوله كما ورد من الحكومة مع بعض التعديل ، الا ان اللجنة غير متمسكة به وترك الموضوع للمجلس الكريم ، اذا اراد المجلس المرافقة عليه كما ورد من الحكومة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على المشروع كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : يوافقون

« وهذا نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي يرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

هذه نسخة الاصل

جرائد اللجنة القانونية لمجلس النواب

المادة ٦٢ وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

المادة المعمول بها الآن

السيد وزير المالية :

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب الحترمين
في الوقت الذي كان فيه الاردن يفلد خطاه على
درب التقدم والنمو ، ويعد ويبني الفجر الجديد من
الوفاء والازدهار يرتفع فيه دخل الفرد وينخفض
مستوى البطالة والعجز في الميزان التجاري . في هذا
الوقت جاءت نكسة الخامس من حزيران لتلقي على
كواهلنا اعباء جديدة ومسؤوليات جساما .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٨
قانون معدل لقانون الكاتب العدل

لقد كانت الدلائل والأرقام قبل الخامس من حزيران تشير الى اضطراب مستمر في النمو وارتفاع في مستوى الانتاج القومي الاجالي . فبينما كان هذا الانتاج (١٢٧.٠٠٠.٠٠٠) دينار سنة ١٩٦١ فقد ارتفع في سنة ١٩٦٦ الى (١٨٦.٠٠٠.٠٠٠) دينار اي زيادة قدرها (٤٦٪) بالنسبة لما كان عليه في سنة ١٩٦١ ويعمل نمو قدره (٩.٢٪) في السنة . خلال هذه الفترة . غير ان ارقام الانتاج القومي سجلت تراجعا خلال سنة ١٩٦٧ بمعدل (٤.٣٪) بالنسبة لسنة ١٩٦٦ . وبالرغم من التحسن الملحوظ الذي طرأ على هذا الانتاج خلال سنة ١٩٦٨ ، فان من الصعب تقديم ارقام دقيقة ووضع تقديم شامل للوضع الاقتصادي خلال هذه السنة نظرا لعدم توفر معلومات دقيقة عن الانتاج في الضفة الغربية وصعوبة الفصل بين المؤثرات الاقتصادية المحضة والمؤثرات السياسية التي تساهم في تشكيل حياتنا الاقتصادية ، هذا بالإضافة الى ان الارقام النهائية الدقيقة للحسابات القومية لم ١٩٦٨ غير متوفرة بعد ، وان جزءا هاما من ارقام ١٩٦٧ - لا يزال قيد التدقيق .

ومن الجدير بالذكر ان هذا التأثير في الانتاج القومي قد شمل قطاعات الاقتصاد بكاملها ، وتركز في القطاع السياحي بصورة خاصة وفي قطاعات

ومن الجدير بالذكر ان هذا التأثير في الانتاج القومي قد شمل قطاعات الاقتصاد بكاملها ، وتركز في القطاع السياحي بصورة خاصة وفي قطاعات

ومن الجدير بالذكر ان هذا التأثير في الانتاج القومي قد شمل قطاعات الاقتصاد بكاملها ، وتركز في القطاع السياحي بصورة خاصة وفي قطاعات

ومن الجدير بالذكر ان هذا التأثير في الانتاج القومي قد شمل قطاعات الاقتصاد بكاملها ، وتركز في القطاع السياحي بصورة خاصة وفي قطاعات

ومن الجدير بالذكر ان هذا التأثير في الانتاج القومي قد شمل قطاعات الاقتصاد بكاملها ، وتركز في القطاع السياحي بصورة خاصة وفي قطاعات

do it in 15

اخرى حيث كانت مشاركة الضفة الغربية كبيرة ولملموسة .

وقد شمل أثر النكسة كذلك الواردات المحلية للخزينة في الوقت الذي ازدادت فيه نفقات الحكومة لمواجهة الظروف غير العادية التي تجتازها المملكة . فبينما بلغ معدل الزيادة في واردات الخزينة المحلية خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٦ (١٥٪) نجد ان ارقام الواردات الفعلية لسنة ١٩٦٧ قد انخفضت بشكل ملحوظ . لقد كان مقدرا لهذه الواردات ان تبلغ خلال سنة ١٩٦٧ نيفا و (٣٧٠٠٠٠٠٠٠) ديناراً ، وان تتجاوز في سنة ١٩٦٨ ال (٤٠) مليون ديناراً . لكن الارقام الفعلية بلغت سنة ١٩٦٧ (٢٥٤٩٧٠٠٠٠) ديناراً اي بنقص (٣١٦٪) عن المبلغ المقدّر لهذه السنة .

اما ارقام اعادة تقدير الواردات المحلية لسنة ١٩٦٨ فتبين انخفاضاً مقداره (٤٦٪) بالنسبة لسنة ١٩٦٧ . ويعود ذلك الى ان محصيلات الأشهر السابقة للنكسة كانت عادية وساهمت في رفع اجمالي المحصيلات لهذه السنة .

وفي هذا المجال تجدر الإشارة الى العلاقة الوثيقة والطردية بين المعطيات الاقتصادية وواردات الخزينة . ومسدى تأثر هذه الواردات بالاضاع الاقتصادية القائمة . ذلك ان التحسن الملموس الذي طرأ على اقتصاد المملكة نتيجة للجود التي بلتها الحكومة لاعادة بنائه وتكيفه ، أدى الى تحسن ملموس في واردات الخزينة . ولقد ارتفعت المحصيلات الفعلية من هذه الواردات بنسبة (٣١٥٪) عما كان مقدرا لها لسنة ١٩٦٨ . فبينما كان الرقم المقدّر في موازنة ١٩٦٨ على ضوء المعطيات والاعتبارات القائمة آنذاك

(١٨٥٠٠٠٠٠) ديناراً يلاحظ ان رقم اعادة تقدير هذه الواردات على ضوء التحسن في الاوضاع الاقتصادية قد بلغ (٢٤٣٣٢٠٠٠) ديناراً .

وقد جرى تقدير الواردات المحلية لسنة ١٩٦٩ بمبلغ (٢٥٣٠٠٠٠٠) ديناراً وذلك بزيادة قدرها (٣٩٪) عن اعادة تقدير ١٩٦٨ ، مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف الراهنة والمرحلة الدقيقة التي تجتازها المملكة .

ايها السادة :

ان يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧ قد وضع امامنا قضايا مصرية وخلف اوضاعاً جديدة كان لا بد لمعالجتها ومواجهة الامور المتفرعة عنها من التحرك بسرعة واتخاذ ما يلزم من اجراءات وعمل ما ينبغي من تعديلات في السياسة والمخططات الاقتصادية والمالية . وعلى هذا الاساس قامت الحكومة باعداد الترتيبات اللازمة لانجاز المسؤوليات المترتبة واداء المهام التي تطرحها الظروف التي نعيشها . ففي هذه الظروف وبتوجيهات جلالة الملك المعظم والممثل الذي اراه ، كان لا بد من اعطاء المرتبة الرئيسية من الاولوية لدرع الامة المتين وجيشها المقدم لدعمه وزيادة استعداده دفاعاً عن الاردن والعرب والقضية المقدسة العادلة . وبناء على ذلك فقد اشتملت هذه الموازنة على تخصيص كامل الدعم المادي الذي تلقاه من اشقاتنا الى القوات المسلحة وافراض بنائها وزيادة استعدادها . وكان لهذا الدعم ما اعاننا على الصمود في جميع الميادين .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

مما لا شك فيه ان متطلبات الصمود والثبات تقضي ايضاً بتوفير القومات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية في الجبهة الداخلية لدعم الجبهة

الحقيقة الاولى : هي اهمية الدور الذي تقوم به قواتنا المسلحة في صد موجات العدوان موجبة اثر موجة واللذود عن ارض العروبة في خطها الاول . فتوجيهات جلالة الملك المعظم قامت الحكومة برفع محصيات القوات المسلحة (١٤٥٪) بالنسبة لما كانت عليه في السنة السابقة ، في الوقت الذي خفضت فيه محصيات النفقات المتكررة المنبثقة بنسبة (٣٢٪) بينما خفضت النفقات الانمائية (٢٢٤٪) بالنسبة لموازنة سنة ١٩٦٨ مع الملاحق والسلفات التابعة لها .

والحقيقة الثانية : هي المسؤولية الكبيرة التي تتحملها الحكومة اتجاه اخواننا في الضفة الغربية ودعم صمودهم وما تقتضيه اوضاعهم من عناية واهتمام .

والحقيقة الثالثة : هي اهمية الاتفاق الحكومي ودوره الفعال في دعم البناء والنشاطات الاقتصادية والمالية . ومن هذه الزاوية فقد واصلت الحكومة سياستها الرامية لرفع مستوى خدماتها وزيادة فعالية اجهزتها الادارية وقدراتها فزادت في النفقات حيث دعت الضرورة ، وضغطتها حيثما امكن دون ان تشكل هذه السياسة عبئاً مالياً جديداً على الخزينة ، فقد حاولت جهدها ان تنجز هذه السياسة دون زيادة على محصيات السنة المالية السابقة . وقد قامت بذلك فعلاً في الوقت الذي تمكنت فيه من تخفيض النفقات المقدرة للخدمات المدنية بمعدل (٣٢٪) بالنسبة لما كانت عليه سنة ١٩٦٨ . فبينما بلغت النفقات المقدرة لهذه الخدمات في مشروع الموازنة لسنة ١٩٦٩ (١٩٠٠٠٠٠٠) ديناراً بلغت النفقات المقدرة لهذه الخدمات في موازنة وملاحق وسلفات ١٩٦٨ (١٩٦٦٠٠٠) ديناراً .

العسكرية . وعلى هذا الاساس فقد قامت الحكومة عن طريق لجنة الامن الاقتصادي والاجان الوزارية المختصة واجهزة الدولة المختلفة بالعمل على تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية وزيادة فرص العمل . وتمشيا مع هذه السياسة اتخذت الحكومة الاجراءات الضرورية لزيادة مساهمتها في العديد من الشركات ومد المؤسسات والمهيات العام، بالقروض الضرورية لسد حاجاتها وانجاز مشروعاتها والوفاء بالتزاماتها . وقد كان لهذه الاجراءات اكبر الاثر في اعادة البناء الاقتصادي وتركيز مقومات الصمود والثبات في الجبهة الداخلية .

وفيما يتعلق بمشكلة اخواننا النازحين التي كانت ولا تزال من ابرز المشاكل المولة التي خلفتها النكسة ، فقد اولتها الحكومة عناية كبيرة من خلال اللجنة الوزارية العليا لاغاثة النازحين ومن خلال كافة الوزارات والدوائر الحكومية وعملت على ان تتوفر لهم ما يمكن من وسائل الحياة الحرة الكريمة الى ان تتحرر الارض التي اخرجوا منها ظلماً وعدواناً ويتحقق الهدف الذي تناضل من اجله .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

لقد سبق وذكر في بياني للصحافة بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٠ ان مشروع الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٩ قد جاء استجابة للقضايا والمطالب التي تمخضت عنها حرب الخامس من حزيران ، فتجسدت من خلالها المسؤوليات الكبيرة التي تضطلع بها الحكومة في هذه الظروف المصرية . وعلى هذا الاساس فقد اشتمل مشروع الموازنة هذا على الحقائق الاساسية التالية :

هكذا من النص

وتمشيا مع هذه السياسة فقد راعت الحكومة أهمية الاستمرار في المشاريع الانمائية وقتا مقتضيات الدعم الاقتصادي والصمود حسب الأولويات الرئيسية بحيث اعطيت الأولوية لأكمال المشاريع القائمة، ثم إلى المشاريع الملتزم بها، ثم إلى المشاريع التي تنطوي على درجة كبيرة من الضرورة. وقد تم تخصيص مبلغ تسعة ملايين دينار من أموال الخزينة للمشاريع الانمائية العادية والسنوات السبع وفقا لهذه الأسس على النحو التالي :-

- (١) مبلغ (٢٥٠٢٠٨٨٥) ديناراً للمشاريع القائمة .
(٢) مبلغ (٤٠٩٠١٥٠) ديناراً للمشاريع الملتزم بها .
(٣) مبلغ (٢٤٠٦٩٦٥) ديناراً للمشاريع الجديدة .

وقد بلغ إجمالي النفقات الانمائية العادية والسنوات السبع الممولة من الخزينة والقروض والمساعدات الخارجية (٢٦٢٧٣٠٠٠) ديناراً في حين بلغ الرقم المقرر لهذه النفقات في موازنة ١٩٦٨ وملاحقها (٣٣٨٣٩٠٠٠) دينار ، وهذا يمثل انخفاضاً مقداره (٢٢٪) اقتضته الظروف والاضاع القائمة لمواجهة النفقات المتزايدة لقواتنا المسلحة .

والحقيقة الرابعة : هي ان هذه المسؤوليات اكبر من امكانيات المملكة المالية . وقد استطعنا بدعم اشتقاتنا ومن خلال تضحيات ابنائنا وعزمهم على بلوغ ما بلغناه في مرحلتنا الراهنة من صمود وثبات . وفي هذا الصدد اود ان اوجه الشكر الى الدول العربية الشقيقة بصورة خاصة وإلى الدول الصديقة بصورة عامة على العون المستمر الذي تقدمه . غير انه بالرغم

من هذا الدعم الكبير الذي نتائمه والجهد المستمر التي نقوم بها لتغلب على الصعوبات المالية ، فان العجز المتوقع خلال السنة المالية ١٩٦٩ يقدر بـ (١٥٠٠٠٠٠٠) دينار . وسوف تتخذ الحكومة الاجراءات الضرورية لتخفيض هذا العجز ، وتغطية ما يتبقى منه عن طريق تحسين وسائل فرض وجباية الضرائب والرسوم وتحسين وسائل الرقابة على الانفاق ، ومن الاحتياطي العام والقروض الداخلية . ومن اجل ذلك فقد تمت الترتيبات مع البنك المركزي لاصدار اذونات على الخزينة بمقدار لا يزيد على (١٥٪) من معدل الواردات المحلية المحصلة في السنوات المالية الثلاثة الاخيرة وفقاً لاحكام المادة (٥) من قانون الدين العام . وهذا الاجراء لا يخدم اغراض تغطية العجز فحسب وانما يخدم اغراضاً اخرى متعددة كتوجيه الادخارات في سبيل الاستثمار الجدي وابتعاد سوق للاوراق المالية في المملكة والمساعدة في توجيه السياسة النقدية للدولة ومراقبتها بصورة فعالة .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين : بعد ان عرضت صورة لوضعنا الاقتصادية والمالية والحقائق والابعاد الاساسية لمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ ، ترجو الحكومة ان توصي مجلسكم الموقر باقرار هذا القانون بالسرعة الممكنة ، وان املنا لكبير بمستقبل شعبنا وطاقتة وقدرته على النهوض بمسؤولياته حتى يعود الحق الى نصابه فتنتجلي دياجير العداوة وتعود الارض لاصحابها وتنبسط مسيرتنا الكبيرة تحيط بحيشة على طريق التقدم والازدهار بتوجيه رائدنا الملهم والمثمل الذي اناره جلاله الحسين المفدى .

والسلام عليكم

(تصفيق)

٥ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة

السيد الرئيس :

وردت بعض المشاريع الى المجلس وستحيلها الى اللجان المختصة .

السيد رئيس الوزراء :

قبل احالة مشروع قانون الخدمة الوطنية على اللجنة لي كلمة حول الموضوع .

السيد الرئيس :

تفضل

السيد رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم
(واعدوا لهم ما استطعتم من قوة)

صدق الله العظيم

عطوفة الرئيس

ايها السادة النواب

احيكم تحية الاخوة والتعاون وترحموا ياكم على كل شهيد قضى في سبيل الواجب ومن اجل الوطن وبعد ، فان بين يديكم مشروع القانون المعدل للخدمة الوطنية ، ولست احسب ان الخدمة الوطنية في معركة الحق والحياة تتطلب القيام بها سن قانون ، بل لست احسب اننا للدود عن حياضنا وقد غزانا العدو في عقر دارنا - نحتاج الى قانون ، فكيف بنا ان ترى الحاجة الى الدفء عن مشروع مثل هذا القانون امام مجلس الامة ونواب الشعب ، فالخدمة الوطنية هي نداء الامة وهتاف الاجيال لكل مواطن وكل انسان يعيش على الارض العربية وعلى وجه البسيطة .

ولهذا فاني لن اطيل البحث في مشروع هذا القانون ولن اسهب في العرض ، وانما اتطرق الى الغاية والاهداف من اقصر الطرق لا انتحي جولة هنا ولا جولة هناك . رائدي هو رائدكم وواجبي هو واجبكم فكلنا سواء في سبيل الله وخدمة الوطن .

ان الاسباب الموجبة لوضع هذا المشروع تنبع من الاعتبارات الحتمية التالية :

اولا - من طبيعة المعركة المصيرية الدائرة التي نخوضها . فبعد ان خسرتنا جولة وقدنا خطنا الاول في الضفة الغربية ، بات علينا ان نصمد على قم الضفة الشرقية وسفوحها من اردننا الحبيب وبثبت جنودنا البواسل فيها ثبوت الصخر يشرقون مع الشمس ويسهرون مع النجم ، معاقلمهم قصور لهم وقبور ، منها يشرفون على ساحات الشرف وفيها يستشهدون . ولئن خصتهم الاقدار جهلا الواجب الاقدس فلا يجوز ان تظل من ورائهم الصفوف متأخرة متواني تنظر الى المعركة من بعيد نظرة المفرج المشاهد .

ثانيا - ان ضمير الامة لا يرض ان يتواني ابنائها القادرون امام نداء الوطن . لا يرض ان يظل المواطن القادر المؤهل قاعدا عن واجبه لا يساهم في الدفاع امام العدو وفي الاستعداد للتحرير من الاحتلال . لا يرض عن حصر الخدمة في قطاع من الشعب واستثناء قطاعات اخرى هي اولى بالمساهمة في هذه الخدمة . ولا يرض هذا الضمير ان لا يعد الجليل وتكرس كل قواه وامكانياته وأخذ صف من صفوف الدفاع .

ان هذا الجليل ، جيل الامة والنكبة وجيل النضال ، ينبغي ان يكتمل اعدادا وتدريباً ليصبح جيلاً خليفاً بتاريخ امته ومستقبلها وجنوداً بان يحمل الامة ويزد دورة الزمان .

هكذا من النص

ثالثاً - ان مشروع القانون المعدل ، انما جاء تجاوباً مع نداءاتكم المتكررة هنا تحت قبة هذا البرلمان وفي اندية ومناسبات اخرى ، فطالما دعوتكم الى التدريب والى التجنيد والى تسخير كل القوى لمحاربة العدوان والدفاع عن تربة الوطن .

رابعاً - لقد اوضح رئيس اركان الجيش لمجلس الوزراء ان توفر الطاقة البشرية في قواتنا المسلحة لا يتناسب مع توفر السلاح الموجود لدينا والسلاح المنتظر ورودها لنا . واننا نواجه قلة في العدد وكثرة في العدد ، وان هذا الوضع يتطلب منا تعبئة القوى البشرية الاخرى من الاعمار المؤهلة للتدريب ليتوازي جناحاً هذه الحاجة .

هذا فوق اننا في خطوطنا الطويلة مع العدو ونشعر بالفراغ في بعض المناطق مما يتطلب املاءه بالمزيد من الجنود .

خامساً : لقد تبين لنا في معركتنا السياسية مع العدو المحتل بان الاستناد الى قوى الحق والمبدأ والمنطق لا بد وان يعززها استنادا الى الاستعداد العملي الجدي لضمان انتصار هذه القوى . فقسوة الموقف من قوة الموقع . ولا ريب في ان الموقف السياسي العربي في مواجهة العدوان يستلزم ويحميه استعداد عسكري متين يركن اليه عند الحاجة وعند الشدة .

لكل هذا ابها السادة النواب وضعنا التعديلات المعروضة عليكم وحملناهم اليكم . للتشاور فيها معكم على ضوء مصلحة الوطن وخدمة الاجيال المتعاقبة .

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة الآن بالتعاون مع الاجهزة المختصة اخذت تشدد على تطبيق القانون الاصيل وكانت

النتيجة تدعو الرضا والتساؤل وهي تتوخى نتائج مرضية انشاء الله ولذا اطلب من المجلس الكريم احالة هذا المشروع الى اللجنة القانونية لتتدارسه مع الوزراء والعسكريين بالشكل الذي يؤمن الغاية السامية ويحافظ على الاهداف المثل وانني اعدكم بان هذا المشروع هو بين ايديكم كتواب للشعب وممثليين عن الامة ولن تلجأ الحكومة لاصداره بقانون مؤقت

(تصفيق)

مهما كانت الظروف وعسانا نوفق بالقانون الاصيل لسد الحاجة .

اخذ الله بيدنا لما فيه خير بلدنا وهدانا جميعاً سواء السبيل انه نعم المولى ونعم النصير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق)

السيد الرئيس :

تتلى المشاريع الواردة لاحالتهالى اللجان المختصة :

السيد الامين العام :

وردت المشاريع الثلاثة التالية وهي اختصاص اللجنة القانونية .

١ - مشروع قانون تعديل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ .

٢ - مشروع قانون تعديل لقانون الخدمة الوطنية لسنة ١٩٦٩ .

٣ - مشروع قانون تعديل لقانون الحاسبات العامة لسنة ١٩٦٩ .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالتها على اللجنة القانونية .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته على اللجنة المالية .
الجميع : موافقون .

٦ - تحديد موعد الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

انتهت ابحاثنا الموضوعية على جدول الاعمال اما الجلسة القادمة فسنحدد موعدها فيما بعد والآن ارفع الجلسة .

السيد الامين العام :

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨ وهو من اختصاص اللجنة المالية .

امين عام مجلس الامة

هاني ضبر

رئيس مجلس النواب

كامل عربيات

تعريف

- ١ - اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام الاستاذ هاني ضبر .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر السادة خليل عصفور وعدلان بعيون وناظم مرزوقي .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور الحيلة السيد وليد النجدادي .

هكذا من الفصل